| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت<br>المؤيدون– المعارضون– الممتنعون |
|---|---|---|---|---|---|
| ديسمبر ٢٠٠٨ | إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/752) | رسالة من ممثل لبنان بشأن تمديد ولاية لجنة (S/2008/764) | **المادة ٣٩**<br>رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة | | |

(أ) إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.
(ب) إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.
(ج) أدلى رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة ببيان ثان.

# ٢٨ – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

## عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ٣٣ جلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، واتخذ قرارين، واعتمد بيانا رئاسيا واحدا. وفي عام ٢٠٠٨، تمحورت المناقشات أساسا حول الحالة المتدهورة في قطاع غزة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد المجلس سلسلة من الجلسات على إثر العملية العسكرية الكبرى التي نفذتها إسرائيل ضد حماس في قطاع غزة، والتي أسفرت عن وقوع خسائر فادحة في أرواح المدنيين، واتخذ المجلس قرارا بشأن تلك الحالة. وركز المجلس معظم جهوده في عام ٢٠٠٩ على التصدي للوضع القائم في غزة. وواصل المجلس أيضا مناقشة التطورات في الضفة الغربية وفي لبنان.

## ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨: إحاطة إعلامية ومناقشة بشأن الحالة في قطاع غزة

في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في إحاطته الإعلامية المقدمة إلى المجلس بأن الحالة في قطاع غزة تدهورت منذ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عندما دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية قطاع غزة واشتبكت مع مقاتلي حماس في معركة ضارية. وأثناء القتال الذي تلا ذلك، شن المقاتلون هجمات بالصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل. ونتيجة لذلك، أصيب ١١ إسرائيليا وقتل مواطن إكوادوري برصاص قناص. وقتَلت قوات الدفاع الإسرائيلية ما مجموعه ٤٢ فلسطينيا وأصابت ١١٧ في عمليات التوغل البرية والغارات الجوية. وذكر وكيل الأمين العام أنه رغم تراجع حدة العنف في الأيام القليلة السابقة، ظل الوضع هشّاً للغاية. وأشار أيضا أن معظم معابر غزة ظلت مغلقة منذ أن سيطرت حماس على القطاع في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، باستثناء مرور الواردات اللازمة لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية[٥٠٩].

وأدان المراقب الدائم لفلسطين الهجمات العسكرية التي شنتها القوات الإسرائيلية والحصار المستمر على قطاع غزة، مشددا على العواقب الإنسانية الوخيمة، ودعا المجلس الى اتخاذ تدابير فورية لمعالجة الأزمة[٥١٠].وأشار ممثل إسرائيل إلى الهجمات الصاروخية المتواصلة التي تُشن من غزة ضد إسرائيل، وإذ استشهد بحقها الطبيعي المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق في حماية شعبها والدفاع عنه، أكد أن الاستمرار في اختيار حماس لن يؤدي إلا إلى استمرار

(٥٠٩) S/PV.5824، الصفحات٣–٦.
(٥١٠) المرجع نفسه، الصفحات٧–١٠.

معاناة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء[٥١١].وذكر ممثل الولايات المتحدة أن حماس مسؤولة عن الوضع الحالي بسبب سياساتها وأفعالها، وخاصة ما تمطر به جنوب إسرائيل من الصواريخ رغم الانسحاب الإسرائيلي الكامل في عام ٢٠٠٥[٥١٢]. وأجمع المتحدثون الآخرون على إدانة تصاعد العنف وأعربوا عن القلق بشأن تدهور الظروف الإنسانية في غزة، ودعا كثير منهم أيضا إسرائيل إلى رفع حصارها. وأعرب عدة متكلمين عن القلق بشأن الاحتمال الوارد بأن يقوض التصعيد على الأرض آمال عملية السلام التي بعثت في مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

### ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨: تدمير السياج الحدودي بين مصر وقطاع غزة

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في إحاطته الإعلامية المقدمة إلى المجلس بأن مقاتلين فلسطينيين دمروا قطاعات كاملة من السياج الحدودي مع مصر، وأن مئات الآلاف من سكان غزة عبروا تلك الحدود. وكان مستوى العنف قد انخفض بشكل ملحوظ في الأسبوع السابق، ولكن المقاتلين الفلسطينيين واصلوا إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، ونفذت إسرائيل عمليات توغل في غزة وشنت عليها غارات جوية. وبسبب إغلاق الحدود التام الذي تفرضه إسرائيل، قلَّ عدد الشاحنات التي تتمكن من دخول غزة، وأثر نقص في الإمدادات الناتج عن ذلك على العمليات الإنسانية التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي ووكالات أخرى[٥١٣].

وأدان ممثل فلسطين استمرار حصار إسرائيل المضروب على قطاع غزة وعدوانها عليه، وأكد أهمية دور المجتمع الدولي في تعزيز الهدوء والاستقرار، ومعالجة الوضع الإنساني والنهوض بعملية السلام[٥١٤].وفيما يتعلق بالحالة في غزة، أدان ممثل إسرائيل الهجمات المستمرة التي تشنها حماس، مع التأكيد على التزام إسرائيل برؤية الحل القائم على وجود دولتين، وهو التزام يتمثل في استعداد إسرائيل للدخول في حوار مع السلطة الفلسطينية المعتدلة[٥١٥]. وأعربت غالبية أعضاء المجلس عن القلق لاستمرار الأزمة الإنسانية في غزة ولتدهور الوضع الأمني في لبنان. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن الأسف لعدم تمكّن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع بيان رئاسي بشأن الوضع في غزة وجنوب إسرائيل. ولاحظ ممثل الولايات المتحدة أن عدم الاتفاق على النص ليس نتيجة لعدم الاهتمام بالوضع الإنساني، لكنه أكد أن المجلس يجب أن يعالج الظروف التي أدت إلى هذا الوضع، ولا سيما من خلال حث حماس على وقف أعمال العنف وإحراز تقدم نحو الحل القائم على وجود دولتين[٥١٦].

### ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: الإحاطات الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط

في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في إحاطة إعلامية أمام المجلس، أبلغ المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام عن التطورات في المنطقة، بما في ذلك المفاوضات السياسية بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب إسرائيل. ودعا المنسق الخاص جميع الأطراف إلى العمل عن كثب مع الشركاء في المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة

(٥١١) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٢.
(٥١٢) المرجع نفسه، ٢٣-٢٥.
(٥١٣) S/PV.5827، الصفحات ٢-٧.
(٥١٤) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.
(٥١٥) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٥.
(٥١٦)المرجع نفسه، الصفحتان ٣٥ و ٣٦.

والمجلس من أجل تنفيذ خريطة الطريق[٥١٧]. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ كذلك إحاطة إعلامية إلى المجلس، أطلعه فيها على الوضع الإنساني الخطير في غزة، مؤكدا أن ذلك الوضع لا يمكن أن يستمر وأنه يضر للغاية بآفاق عملية السلام الجارية[٥١٨].

وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، ألقى الأمين العام كلمة أمام المجلس. وإذ أشار إلى تصاعد العنف بشكل مقلق للغاية في غزة وجنوب إسرائيل، مما أسفر عن مقتل الكثير من المدنيين، أدان الأمين العام الهجمات الصاروخية الفلسطينية ودعا إلى الوقف الفوري لأعمال الإرهاب تلك[٥١٩]. وفي ٢٥ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ذكر فيها أن العنف قد انتشر إلى القدس والضفة الغربية، حيث وقعت عدة حوادث خطيرة. وأفاد أيضا أنه في حين تظل الحالة الإنسانية متسمة بالخطورة، وخاصة في غزة، استؤنفت المفاوضات بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بعد فترة وجيزة من التوقف[٥٢٠].وفي الجلستين المذكورتين، كرر ممثل فلسطين دعوته إلى المجلس كي يتحمل التزاماته القانونية والأخلاقية ويوفر للفلسطينيين الحماية الفعالة والمطلوبة العاجلة. وأدان العمليات العسكرية الإسرائيلية، مشيرا إلى أنها أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين، وحث المجلس على اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقفها لممارساتها غير القانونية[٥٢١].ووصف ممثل إسرائيل أعمال حماس ضد إسرائيل بالإرهاب وأدان هجماتها الصاروخية المتكررة. وأكد أن جمهورية إيران الإسلامية تستخدم أذنابها مثل حزب الله في لبنان وحماس بين الفلسطينيين لاجتذاب المعتدلين إلى ''معركة كونية'' مع إسرائيل[٥٢٢].

وأدان العديد من المتحدثين استمرار العنف وأعربوا عن القلق إزاء الوضع الإنساني الخطير في غزة واستمرار الاستيطان من جانب إسرائيل، وحثوا الطرفين على اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتهما الواردة في خارطة الطريق.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل و ٢٨ أيار/مايو و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية قدمها على التوالي كل من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية. وفي تلك الإحاطات، ذكر المتحدثون أن الجهود الرامية للمضي قدما بالعملية السياسية بتواصل من خلال مفاوضات ثنائية مباشِرة على الرغم من وقوع حوادث عنف خطيرة، وخاصة في غزة وحولها، وأن الوضع الإنساني الخطير يظل قائما. ومع ذلك، تكللت الجهود التي قادتها مصر من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة بالنجاح، ودخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ يوم ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على الرغم من استمرار أعمال عنف متفرقة. وحدث أيضا عدد من التطورات السياسية الهامة تمثلت في الإعلان عن بدء مفاوضات سلام غير مباشرة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، والإعلان عن تعهدات جديدة بالاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، والإعلان عن تدابير جديدة لتحسين الظروف على الأرض في الضفة

(٥١٧) S/PV.5846، الصفحات ٢-٧.

(٥١٨) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

(٥١٩) S/PV.5847، الصفحتا٣ و ٤.

(٥٢٠) S/PV.5859، الصفحات ٣-٨.

(٥٢١) S/PV.5847، الصفحات ٤-٧؛ و S/PV.5859، الصفحات ٨-١٣.

(٥٢٢) S/PV.5847، الصفحتان ٨ و٩؛ و S/PV.5859، الصفحات ١٣-١٧.

الغربية، وإطلاق مبادرة لجامعة الدول العربية لإنهاء المأزق السياسي في لبنان الذي تواصل لمدة ١٨ شهرا[٥٢٣].

وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في إحاطته الإعلامية أمام المجلس أن هناك عددا من التطورات المشجعة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وخاصة في لبنان، حيث اتخذت خطوة كبيرة إلى الأمام تمثلت في الإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وفي قطاع غزة، حيث صمد وقف اطلاق النار وحدث انخفاض ملحوظ في العنف. كما تتواصل مفاوضات السلام غير المباشرة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، أعرب عن القلق لعدم تحسن الحالة على الأرض في الضفة الغربية[٥٢٤].

وأدانت ممثلة فلسطين أنشطة الاستيطان المستمرة التي تقوم بها إسرائيل باعتبارها العائق الرئيسي لعملية السلام. وإذ أشارت أيضا إلى أن الشهر الجاري يمثل الذكرى السنوية الرابعة لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وصفت الجدار بأنه جزء من ''المحاولات الاستيطانية الاستعمارية'' الإسرائيلية التي أدت، بالاقتران مع العدد الكبير من المستوطنات ونقاط التفتيش الإسرائيلية التي تقيد حركة الفلسطينيين، إلى تجزئة شديدة للأراضي الفلسطينية المحتلة[٥٢٥].

ورحب معظم المتحدثين بالتطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة، وخاصة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في لبنان ومفاوضات السلام غير المباشرة الجارية بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وفيما يتعلق بقضية فلسطين، لاحظ أغلب المتحدثين أن الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل تعرقل عملية السلام، ودعوا إسرائيل إلى تجميد جميع أعمال بناء المستوطنات وإلى تفكيك البؤر الاستيطانية غير المأذون بها.

وفي ٢٠ آب/أغسطس و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قدم كل من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على التوالي، إحاطة للمجلس عن عدد من التطورات الهامة في المنطقة، بما في ذلك إعلان إيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل، أنه لن يترشح إلى الانتخابات، والزيادة في العنف الداخلي الفلسطيني، حيث بدأت حماس حملة لفرض السيطرة التامة على غزة. واستمر وقف إطلاق النار الذي قامت مصر بالوساطة فيه بين حماس وإسرائيل والذي بدأ في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ولكن الوضع على الأرض يظل هشا في الضفة الغربية والقدس الشرقية[٥٢٦].

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عرضين بشأن التطورات الأخيرة في المنطقة، مشيرا الى استمرار المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وكان اجتماع للمجموعة الرباعية قد عقد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ شاركت فيه، للمرة الأولى، إسرائيل وفلسطين معا. وفي حين ظل وقف إطلاق النار في غزة الذي أبرم بوساطة مصرية قائما، ذكر وكيل الأمين العام أن الوضع الإنساني لا يزال مترديا، حيث أحدث الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية آثارا سلبية متزايدة. وفي حين أعرب عن الأسف لكون الطرفين يُحتمل ألّا يفيا بالتزامهما في مؤتمر أنابوليس بالتوصل الى اتفاق بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، رحب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بتأكيد الطرفين على أنهما يُجريان مفاوضات مباشِرة متواصلة

(٥٢٣) S/PV.5873، الصفحات ٢-٧؛ S/PV.5899، الصفحات ٢-٧؛ و S/PV.5927، الصفحات ٢-٧.

(٥٢٤) S/PV.5940، الصفحات ٣-٧.

(٥٢٥) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

(٥٢٦) S/PV.5963، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.5974، الصفحات ٢-٧.

ومكثفة. ومع ذلك، في إشارة إلى عدد من حوادث العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة، لاحظ أن الفجوة بين المسارات السياسية والوضع على الأرض لا تزال واسعة[٥٢٧]

### ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨: الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عقد المجلس جلسة بناء على طلب من المملكة العربية السعودية[٥٢٨]، باسم جامعة الدول العربية، لمناقشة مسألة استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأعرب ممثل المملكة العربية السعودية عن رأي مفاده أن هذه الأنشطة هي المسألة التي تهدد بتقويض عملية السلام برمتها، وطلب أن تظل الجلسة مفتوحة إلى أن يتوصل المجلس إلى نتيجة ملائمة[٥٢٩].

وأعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية عن أسفه لأن معظم الأهداف الأربعة المتفق عليها في مؤتمر أنابوليس لم تتحقق، وهي إقامة دولة فلسطينية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨؛ واستئناف المفاوضات الإسرائيلية–الفلسطينية؛ والوقف الفوري والكامل للنشاط الاستيطاني؛ والتوصل إلى سلام شامل يتضمن جميع المسارات الثلاثة: الفلسطيني والسوري واللبناني. وأشار إلى أن المجلس تقع على عاتقه مسؤولية حماية الحقوق المشروعة للشعوب، وفي هذه الحالة حقوق الشعب الفلسطيني[٥٣٠].ووجه رئيس السلطة الفلسطينية انتباه أعضاء المجلس إلى الحالة الراهنة في الضفة الغربية، حيث تقسم ثلاث كتل استيطانية الضفة الغربية إلى ما لا يقل عن أربعة كانتونات. وكرر التأكيد على أن سياسة الاستيطان غير قانونية، وأن فلسطين لن تقبل ذلك، وحث المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته وعلى تنفيذ قراراته السابقة[٥٣١].وأشارت ممثلة إسرائيل إلى بيانات سابقة، وقالت لو أن شخصاً غريباً حضر الجلسة سيتكون لديه الانطباع بأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية هي العقبة الرئيسية الوحيدة أمام السلام في المنطقة، وكان سيعتبر أنشطة حماس، وسعي جمهورية إيران الإسلامية إلى امتلاك الأسلحة النووية، ودعوة رئيسها إلى تدمير إسرائيل، واستمرار نقل الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية ومن الجمهورية العربية السورية لإعادة تسليح حزب الله، كلها تفاصيل غير ذات أهمية[٥٣٢].وطلبت ممثلة الولايات المتحدة إلى دول المنطقة النظر في الطرق التي يمكنهم بها مد أيديهم لإسرائيل، ليظهروا أن الحل الشامل يقتضي الإدراك الكامل لانتماء إسرائيل إلى الشرق الأوسط ولبقائها مستقبلا في الشرق الأوسط كشريك له قيمته. وأعربت عن رأي مفاده أن البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية إيران الإسلامية في ذلك الأسبوع في الجمعية العامة، والذي دعا فيه إلى تدمير إسرائيل، هو ببساطة أمر غير مقبول[٥٣٣]. وفيما يتعلق بمسألة المستوطنات الإسرائيلية، دعت غالبية أعضاء المجلس إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية، ولكن لاحظ العديد من الأعضاء أن تلك الأنشطة ليست إلا جانب واحد من الجوانب المتعددة لقضية الفلسطينية.

### ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: حادث يتعلق بسفينة من الجماهيرية العربية الليبية

في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقد المجلس جلسة بناء على طلب من الجماهيرية العربية الليبية[٥٣٤]

(٥٢٧) S/PV.5999، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.6022، الصفحات ٢-٦.

(٥٢٨) S/2008/615. للاطلاع على قائمة المراسلات التي توجه انتباه المجلس إلى المنازعات أو الحالات، انظر الجزء السادس، القسم الأول.

(٥٢٩) S/PV.5983، الصفحتان ٣ و ٤.

(٥٣٠) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

(٥٣١) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٥٣٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٢.

(٥٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣و١٤.

(٥٣٤) S/2008/754. للاطلاع على قائمة المراسلات التي توجه انتباه المجلس إلى المنازعات أو الحالات، انظر الجزء السادس، القسم الأول.

لمناقشة حادث وقع في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعترضت فيه سفينة ليبية، كانت محملة بالمعونة الإنسانية ومتجهة إلى غزة، من قبل سفن عسكرية إسرائيلية وأجبرت على العودة. ووصف ممثل الجماهيرية العربية الليبية العمل الإسرائيلي بالقرصنة، وحث المجلس على اتخاذ خطوات فعالة لكفالة امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي ولاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومساءلتها عن تلك ''الانتهاكات المتعمدة لمبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار''[٥٣٥]. وأعربت ممثلة إسرائيل عن استنكارها لأن المجلس أُجبر على أن يجتمع ''لكي ينفِّذ جدول الأعمال الخاص لدولة معينة عضو فيه''، وذكرت أن الاجتماع يمثل إساءة استعمال استفزازية للإجراءات، لا أكثر[٥٣٦]. وأهاب ممثل فلسطين بالمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته وأن يبذل جهودا جادة لمعالجة الوضع غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولوضع حد للسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية[٥٣٧]. ورأى عدة أعضاء في المجلس أن موضوع الجلسة لا يتعلق بالوضع الإنساني في غزة. ولاحظ ممثل الولايات المتحدة أن المجلس قد دُعي إلى الانعقاد من جانب عضو في المجلس للرد على حالة صنعها بنفسه، ثم أشار إلى الآليات المنشأة لنقل المساعدة الإنسانية التي كان ينبغي أن تستخدم بدلا من ذلك[٥٣٨]. وأعرب أعضاء المجلس الآخرين عن الأسف لمنع إيصال الإمدادات الإنسانية إلى غزة. وأشار ممثل إيطاليا إلى أن المسألة الحقيقية والأولوية الأولى هما تحسين الظروف المعيشية للسكان في غزة وتلبية احتياجاتهم الأساسية الملحة على وجه السرعة[٥٣٩].

(٥٣٥) S/PV.6030، الصفحات ٢-٤.

(٥٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٥٣٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(٥٣٨) المرجع نفسه، الصفحات ٨ -١٠.

### ١٦ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: اتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) والمناقشة ذات الصلة به

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ألقى الأمين العام كلمة أمام المجلس. وأكد، في جملة أمور، أن الفلسطينيين يجب أن يشهدوا قيام دولة فلسطين، إلى جانب إسرائيل، للتعايش معها في سلام وأمن. وشدد على أنه، لتحقيق هذه الغاية، يجب تثبيت استقرار الحالة على الأرض في الضفة الغربية وغزة، وضمان تكثيف جميع مسارات العملية[٥٤٠]. وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن بلادها اشتركت مع الاتحاد الروسي في تقديم مشروع القرار المعروض على المجلس لأنها ترى أنه يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى العملية الثنائية. وأشارت إلى أن مشروع القرار يؤكد عدم الرجوع عن مسيرة المفاوضات الثنائية؛ ويعيد التأكيد على أهمية الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب خريطة الطريق؛ ويشدد على أن السلام سيقوم على الاعتراف المتبادل، والتحرر من العنف والإرهاب، والحل القائم على أساس دولتين، والاتفاقات والالتزامات السابقة؛ ويؤكد على أن حل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني ينبغي أن يتفق مع الجهود الرامية إلى إحلال سلام إقليمي أشمل، ومنها مبادرة السلام العربية[٥٤١]. ورحب أعضاء المجلس عموما بكون المجلس قد أصبح على استعداد لإظهار دعمه لعملية السلام من خلال اتخاذ القرار، وهو الأول بشأن هذه المسألة منذ عام ٢٠٠٤. وأشار ممثل الجماهيرية العربية الليبية إلى أن بلده يرحب، من حيث المبدأ، بمسعى استصدار قرار بتناول

(٥٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

(٥٤٠) S/PV.6045، الصفحتان ٢ و ٣.

(٥٤١) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٥.

بالقضية الفلسطينية، ولكنه أعرب عن اعتقاده أيضا أن التعميم وعدم الوضوح المتعمد وإغفال التصدي لانتهاكات الشرعية الدولية، لا يخدم السلام بقدر ما قد يضر به[٥٤٢].

ثم اتخذ المجلس القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (الجماهيرية العربية الليبية)، الذي أعلن فيه المجلس عن تأييده للمفاوضات التي شرع فيها في أنابوليس، ماريلاند، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والتزامه بعدم الرجوع عن المفاوضات الثنائية. وأهاب القرار أيضاً بجميع الدول والمنظمات الدولية أن تساهم في تهيئة مناخ يفضي إلى المفاوضات، وأن تدعم الحكومة الفلسطينية التي تلتزم بمبادئ المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية وتحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تقدم المساعدة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وأن تعمل على زيادة الموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية إلى أقصى حد ممكن، وأن تساهم في برنامج بناء المؤسسات الفلسطينية تحضيرا لإنشاء الدولة.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قدّم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إحاطة إعلامية إلى المجلس رحب فيها باعتماد المجلس، قبل ذلك بيومين، القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي وجه فيه المجتمع الدولي رسالة واضحة وموحدة عن التزامه بعدم الرجوع عن العملية المؤدية إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وفيما يتعلق بالحالة في غزة، أفاد بأنه على الرغم من استمرار وقف إطلاق النار، الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية بعد مرور ستة أشهر على إنفاذه، وقعت عدة أحداث عنف، مما أسفر عن وفيات وجرحى على كلا الجانبين. وبقيت الحالة الإنسانية في غزة حرجة، وزادت الإمكانات المحدودة للوصول إليها من تفاقم الحالة. وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية جهودها الرامية إلى فرض القانون والنظام، والوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق بشأن الأمن في جميع أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من العقبات التي تعيق الحركة والوصول التي ما زالت قائمة في جميع أنحاء الضفة الغربية، خُفّفت القيود المفروضة على المنطقة المحيطة بنابلس اعتباراً من ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٥٤٣].

ورحب أغلبية المتكلمين بالقرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) المتخذ حديثا، وشددوا على أهمية العمل انطلاقا من مفاوضات السلام الراهنة، بما في ذلك المسار الإسرائيلي–الفلسطيني ومسار إسرائيل–الجمهورية العربية السورية. وأعرب عدة متكلمين عن الأسف لأن القرار شمل أوجه قصور من قبيل عدم توجيه رسالة أقوى وأوضح.

ورحب كثير من المتكلمين بدور المجموعة الرباعية في تأكيد الحاجة إلى تكثيف العملية السياسية. ورحب عدد من المتكلمين أيضا بالتطورات الإيجابية الحديثة في مفاوضات السلام غير المباشرة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وحثوا الطرفين على المضي قدما باتجاه المفاوضات الرسمية. وأعرب معظم المتحدثين عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة، وإزاء إمكانية أن يؤدي تدهور الأوضاع على أرض الواقع إلى تقويض عملية السلام. وفي حين أدان بعض المتكلمين استمرار الهجمات التي تشنها حماس على جنوب إسرائيل، أكد متكلمون آخرون أن إسرائيل تزيد من تفاقم الحالة عن طريق عرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

### ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩: الأعمال العدائية في غزة

(٥٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٥٤٣) S/PV.6049، الصفحات ٣–٨.

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقد المجلس جلسة بناء على طلب من ممثل مصر وممثل الجماهيرية العربية الليبية[٥٤٤] لمناقشة الحالة في غزة. وألقى الأمين العام كلمة أمام المجلس، أبلغ فيها بأن أزمة مأساوية تتكشف في غزة وجنوب إسرائيل، على الرغم من دعوة المجلس، قبل أربعة أيام، إلى وضع حد لأعمال العنف. وقال إن سكان غزة يعيشون تحت وابل من القصف بالقنابل التي تستهدف المرافق التابعة لحماس وأنفاق التهريب وغير ذلك من البنيات الأساسية التابعة لحماس، بالإضافة إلى الهيكل الأمني السابق للسلطة الفلسطينية والمباني الحكومية والمنازل السكنية والمساجد والمحلات التجارية. وانهالت على جنوب إسرائيل موجة مستمرة من الصواريخ التي أطلقت من غزة، بما في ذلك صواريخ أبعد مدىً ضرب المدن الرئيسية في إسرائيل. وإذ أدان على حد سواء الهجمات الصاروخية التي يشنها المقاتلون الفلسطينيون والاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل، دعا بأقوى العبارات الممكنة إلى وقف فوري لإطلاق النار تتقيد به كل الأطراف تقيدا تاما[٥٤٥].

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أدان ممثل فلسطين بقوة الحملة العسكرية الإسرائيلية التي بدأت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والتي أودت حتى ذلك الحين بحياة ما يزيد على ٣٨٠ شخصا وسببت إصابة ما يزيد على ١ ٨٠٠ آخرين. وإذ شدد على أن الحالة الإنسانية تسوء بسرعة، دعا المجلس إلى اتخاذ قرار ملزم يُدين العمل الإسرائيلي ويكفل وقفاً دائماً لإطلاق النار[٥٤٦]. ومن جهتها، ذكرت ممثلة إسرائيل أن بلادها اضطرت إلى إطلاق العملية العسكرية بعد التصعيد الأخير في الهجمات، وبعد أشهر وسنوات خضع خلالها سكانها المدنيون إلى أعمال إرهابية متعمدة قامت بها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الأخرى. وإذ شددت على أن العملية تستهدف الإرهابيين وهياكلهم فقط وعلى أن إسرائيل ليست في حالة حرب مع الشعب الفلسطيني، أدانت بشدة لجوء حماس عن قصد إلى وضع المدنيين على خط النار[٥٤٧].

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ استيائهم من العنف، ودعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار، ورحبوا بالجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة التي تعمل على إيجاد حل للأزمة. وذكر ممثل الولايات المتحدة أن على حماس أن توقف هجماتها بالصواريخ وأن تنهي تهريب الأسلحة غير المشروع إلى غزة، من أجل وقف مجدٍ لإطلاق النار. وشدد على أن قرار حماس خرق وقف إطلاق النار الذي قامت مصر بالوساطة بشأنه، هو السبب في الأزمة الراهنة. وقال إن الحالة معقدة للغاية، ولا يمكن حلها بمجرد الإعلانات الأحادية الجانب أو المبادرات غير المتوازنة[٥٤٨]. وأدان ممثلا مصر وجامعة الدول العربية بشدة عدم استجابة إسرائيل لنداءات المجتمع الدولي من أجل وقف العنف، ونددا بالاستخدام المفرط للقوة. وأشارا إلى أن جامعة الدول العربية دعت مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار ملزم لحمل إسرائيل على رفع الحصار وإنهاء عدوانها فورا[٥٤٩].

وعرض ممثل الجماهيرية العربية الليبية نص مشروع قرار يدين بشدة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية ويدعو إسرائيل إلى الكف فورا عنها، في جملة أمور[٥٥٠]. وأعرب

(٥٤٤) S/2008/842 و S/2008/843. للاطلاع على قائمة المراسلات التي توجه انتباه المجلس إلى المنازعات أو الحالات، انظر الجزء السادس، القسم الأول.

(٥٤٥) S/PV.6060، الصفحتان ٣ و ٤.

(٥٤٦) المرجع نفسه، الصفحات٥-٧.

(٥٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٥٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

(٥٤٩) المرجع نفسه، الصفحات٢٣-٢٥ (مصر)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (جامعة الدول العربية).

(٥٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨ -١١.

ممثلا جنوب أفريقيا وإندونيسيا عن تأييد مشروع القرار[٥٥١]، في حين أشار العديد من أعضاء المجلس الآخرين أنهم سيدرسون النص[٥٥٢].

وفي ٦ و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ناقش المجلس الحالة في غزة. وأفاد ممثل فرنسا بأن بلده منخرطة، جنبا إلى جنب مع مصر، في مسعى لتيسير المفاوضات بشأن وقف دائم لإطلاق النار. وإذ شدد على أن الأولوية الفورية تتمثل في وضع حد للعنف، أدان الهجوم البري الإسرائيلي في غزة واستمرار الهجمات الصاروخية على إسرائيل[٥٥٣]. بعد ذلك، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس، أفاد فيها أنه حتى ذلك الحين، قُتل أكثر من ٥٧٠ فلسطينيا وجرح أكثر من ٢ ٧٠٠ منهم، وفقا للأرقام الفلسطينية. أما إسرائيل فقد أكدت أن ٥ جنود قد قتلوا وجرح ٥٠ آخرون، بالإضافة إلى مقتل ٤ مدنيين وجرح عشرات آخرين. وإذ كرر الأمين العام تأكيد دعوته إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، حث المجلس على التصرف بسرعة وبشكل حاسم لإنهاء الأزمة[٥٥٤].

وأدان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بشدة العملية العسكرية الإسرائيلية، وحث المجلس على اتخاذ قرار يدعو إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وشدد على أن الشعب الفلسطيني يعيش مأساة جديدة من التدمير[٥٥٥].وذكرت ممثلة إسرائيل أن المواطنين في جنوب إسرائيل يعانون منذ أكثر من ثماني سنوات من هجمات الصواريخ التي تُطلق من غزة بشكل يومي تقريبا، على الرغم من أن إسرائيل أخرجت قواتها من غزة في عام ٢٠٠٥ أملاً في السلام. وأشارت إلى أن حماس قد أعلنت من جانب واحد وضع حد لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه من خلال وساطة قبل ستة أشهر. وإذ أدانت بعبارات قوية الأعمال الإرهابية لنظام حماس، دافعت عن العملية العسكرية المستمرة بوصفها شرطا أساسيا للسلام. وشددت على أن إسرائيل تحترم مسؤولياتها الإنسانية، مؤكدة أيضا أن عدم الرد على الإرهابيين لمجرد أنهم يستخدمون المدنيين غطاء لهم ليس خيارا[٥٥٦].وبينما أعربت ممثلة الولايات المتحدة عن القلق إزاء الحالة المتدهورة في غزة، حثت على التوصل إلى وقف لإطلاق النار لا يترتب عليه مجرد العودة إلى الحالة السابقة التي كان يعيش في ظلها مئات الآلاف من الإسرائيليين تحت التهديد اليومي للهجمات الصاروخية، بل يحقق وقفاً مستداماً لإطلاق النار ويوفر أمناً حقيقياً. وفي هذا الصدد، شددت على أن المجلس ينبغي أن يركز على إيجاد الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى سلام حقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين[٥٥٧].

وأدان عدة متكلمين بشدة العملية العسكرية الإسرائيلية والاستخدام غير المتناسب للقوة، بينما دعت وفود أخرى كلا الجانبين إلى وقف الأعمال العدائية. ودعا عدة متكلمين إلى الوحدة بين الفلسطينيين كشرط مسبق لتحقيق السلام.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اتخذ المجلس، بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت (الولايات المتحدة)، القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي شدد فيه على الحاجة الملحة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، ودعا إلى وقف إطلاق النار

(٥٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (إندونيسيا).

(٥٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥ (الاتحاد الروسي)، والصفحتان ١٥ و ١٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (كرواتيا).

(٥٥٣) S/PV.6061، الصفحتان ٢ و ٣.

(٥٥٤) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٥.

(٥٥٥) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(٥٥٦) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

(٥٥٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

ذاك. ودعا القرار الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة، وأدان جميع أشكال العنف وأعمال القتال ضد المدنيين وجميع الأعمال الإرهابية. وشجع أيضاً على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، دعما لأمور عدة منها جهود الوساطة التي تبذلها مصر وجامعة الدول العربية، على النحو الوارد في القرار المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وبما يتسق مع قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) وغيره من القرارات ذات الصلة.

وعقب اتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، أدلى الأمين العام ببيان أعرب فيه عن ارتياحه للقرار الذي اتخذه المجلس وحث جميع الأطراف على احترامه بالكامل[٥٥٨].

وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب ممثل المملكة المتحدة، التي عرضت مشروع القرار، بكون القرار يبين توافقاً حقيقياً في الآراء بشأن مجموعة واضحة من الأهداف[٥٥٩]. ورحب معظم أعضاء المجلس باتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وحثوا جميع الأطراف على الالتزام به. وقالت ممثلة الولايات المتحدة، التي كانت قد امتنعت عن التصويت، إن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يمثل خطوة نحو تحقيق أهداف المجلس فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والتطبيع في قطاع غزة، من خلال تنفيذ وقف إطلاق نار دائم ويُحترم احتراما تاما ووضع حد لجميع الأنشطة الإرهابية. وإذ شددت على دعم بلادها لنص القرار، أوضحت أنها امتنعت عن التصويت لأنها تعتقد أن من المهم انتظار نتائج جهود الوساطة المصرية لفهم ما يمكن أن يدعمه القرار[٥٦٠].

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى بيان من الأمين العام، أدلى به نيابة عنه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وقدم فيه إفادة إلى المجلس عن رحلته الأخيرة إلى الشرق الأوسط، بما في ذلك غزة. وإذ رحب بإعلانات وقف إطلاق النار من جانب واحد وبانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، لفت انتباه أعضاء المجلس إلى الحاجة الملحة إلى احترام القانون الإنساني الدولي في كل من غزة وجنوب إسرائيل، وإلى إجراء التحقيقات والمساءلة بشأن ادعاءات ارتكاب الانتهاكات. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن النزاع الأخير هو أحد أعراض مشاكل أوسع ونزاعات أعمق تتطلب العمل السياسي لمعالجتها[٥٦١].

### ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩: الحالة الإنسانية في قطاع غزة بعد وقف إطلاق النار

في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إعلامية إلى المجلس قدم إليه فيها تقريرا عن رحلته الأخيرة إلى الشرق الأوسط وأعرب فيها عن صدمته إزاء المعاناة الإنسانية والدمار اللذين شهدهما. وباستناده إلى الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، ذكر أن ١ ٣٠٠ فلسطيني قتلوا وجرح أكثر من ٥ ٣٠٠ شخص خلال القتال الذي دار في غزة مؤخراً. وأفاد أيضا بأن تدميرا واسع النطاق قد لحق الهياكل الأساسية الاقتصادية والمدنية في غزة. وأدان كلا الطرفين في النزاع: حماس لاستخدامها المتهور والشائن للمنشآت المدنية والإطلاق العشوائي للصواريخ ضد السكان المدنيين؛ وإسرائيل، لتخلفها عن القيام على نحو فعال بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وأيضاً لعدم احترامها للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما مبدأي التمييز والتناسبية. وشدد على أن

(٥٥٨) S/PV.6063، الصفحتان ٣ و ٤.

(٥٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٥٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٥٦١) S/PV.6072، الصفحات ٣-٧.

العودة إلى القيود التي كانت مفروضة على الوصول قبل الأعمال العدائية ليست أمراً مقبولا ولا قابلاً للتطبيق[٥٦٢].و أبلغت المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المجلس عن أنشطة الإنعاش المبكر التي تضطلع بها الأونروا، ولا سيما المعونة التي تقدمها للاجئين المشردين بسبب النزاع[٥٦٣].

وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إحاطة إعلامية إلى المجلس، أفاد فيها بوجود العديد من الوقائع التي كانت بحاجة إلى المعالجة قبل إحراج تقدم في إحلال السلام، ألا وهي: العواقب الإنسانية والاقتصادية والسياسية للأزمة في غزة؛ واستمرار الانقسامات الفلسطينية؛ ووجود حالة سياسية جديدة في إسرائيل؛ والنتائج غير الحاسمة للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي جرت عام ٢٠٠٨؛ والتزامات خريطة الطريق التي لم يتم الوفاء بها، لا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات؛ وتجميد مفاوضات السلام غير المباشرة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وكرر الإعراب عن اعتقاد الأمين العام بضرورة اتباع نهج إقليمي شامل من أجل السلام، على النحو المجسد في مبادرة السلام العربية وقرارات المجلس، لكي تؤتي الجهود الثنائية أكلها[٥٦٤].

### ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩: الحالة في قطاع غزة منذ وقف إطلاق النار

في ٢٥ آذار/مارس و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما أمام المجلس أنه منذ إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في غزة، لم يحرز أي تقدم يذكر بشأن المسائل الرئيسية المحددة في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك إنشاء نظام مناسب لوقف إطلاق النار في غزة، ووصول المساعدة الإنسانية بدون عراقيل، وفتح المعابر، ومنع التهريب غير المشروع بالأسلحة والذخائر، وتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. وفي حين حدث انخفاض كبير في حوادث العنف، يظل الوضع هشا بسبب عدم وجود نظام ملائم لوقف إطلاق النار. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، وعلى الرغم من أن إسرائيل سمحت بدخول كميات محدودة من المواد الغذائية والإمدادات إلى غزة، فإن إمكانية الدخول تظل مقيدة بشكل صارم. وأكد من جديد، في جملة أمور، على ضرورة أن تعمل المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي في إطار من وحدة الهدف للمساعدة على استقرار الوضع في غزة وإنعاش عملية السلام[٥٦٥].

وفي ٢٥ آذار/مارس، ذكر ممثل فلسطين أنه، ومنذ اتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تدهورت الحالة تدهوراً حاداً على جميع الجبهات على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأدان العدوان الإسرائيلي الذي أعقب ذلك والذي شكل دليلاً على ازدراء إسرائيل الصارخ للمجلس ولعملية السلام ولجميع الأعراف القانونية. وإذ أشار إلى الحصيلة النهائية للقتلى والتي بلغت ما يزيد على ١ ٤٠٠ من الفلسطينيين والتدمير المادي لجزء كبير من البنية الأساسية في غزة، دعا إسرائيل إلى رفع الحصار العقابي الذي تفرضه. وأدان أيضاً استمرار إسرائيل في أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية[٥٦٦].ومن جهتها، جددت ممثلة إسرائيل التزام حكومتها بعملية السلام، وأشارت إلى التقدم المحرز في

(٥٦٢) S/PV.6077، الصفحات ٢–٥.
(٥٦٣) المرجع نفسه، الصفحات ٥–٩.
(٥٦٤) S/PV.6084، الصفحات ٢–٧.
(٥٦٥) S/PV.6100، الصفحات ٣–٨؛ و S/PV.6107، الصفحات ٢–٧.
(٥٦٦) S/PV.6100، الصفحات ٨–١٣.

العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وفيما يتعلق بالحالة في غزة، لفتت الانتباه إلى استمرار إطلاق الصواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل، وشددت على أن إسرائيل لن تسمح بعودة الوضع إلى ما كان عليه، مع مواصلة الهجمات الإرهابية التي تهدد المدنيين في جنوب إسرائيل. ووجهت أيضا انتباه المجلس إلى الحالة المتعلقة بالعريف غيلعاد شاليط، الذي يظل محتجزاً كرهينة من جانب حماس منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ودعت إلى إطلاق سراحه[٥٦٧].

ورحب معظم المتكلمين بالهدوء النسبي في غزة، ولكنهم أعربوا عن قلقهم للحالة الإنسانية الخطيرة، وشددوا على ضرورة التوصل إلى وقف لإطلاق النار يكون أكثر استدامة. ودعا عدة متكلمين إلى التحقيق في ادعاءات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتكبها أحد الجانبين أو كلاهما. وفيما يتعلق بأنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، أدان عدة متكلمين تلك التدابير لكونها تتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق وباعتبارها انتهاكات للقانون الدولي.

### ١١ أيار/مايو إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩: عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في قطاع غزة

في الجلسة المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨، شدّد ممثل الاتحاد الروسي، في جملة أمور، على الأهمية الأساسية لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بسرعة. وسلّط الضوء على العناصر الرئيسية اللازمة من أجل التوصل إلى حل في الشرق الأوسط: الحل القائم على وجود دولتين؛ ومبادرة السلام العربية؛ والإطار المرجعي المتفق عليه في مؤتمر مدريد؛ وخارطة الطريق؛ وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، وغيرهما من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة[٥٦٨]. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن أسفهم لعدم إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في غزة، على النحو المبين في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وشددوا على الحاجة إلى تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى السلام الشامل. وشدّد عدة متكلمين على أهمية المصالحة بين الفلسطينيين، بينما شدد متكلمون آخرون على أهمية اتباع نهج شامل على جميع مسارات عملية السلام.

وذكر الأمين العام أن الأشهر الثلاثة الماضية لم تشهد تقدمًا يذكر على صعيد تنفيذ القرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وأعرب عن قلقه العميق بشأن الحالة في قطاع غزة وحوله، حيث أدخلت الانقسامات الفلسطينية الداخلية والتوترات بين إسرائيل وحماس السكان المدنيين في دوامة من اليأس. وأكّد أن الحالة على أرض الواقع قد تتدهور بسهولة ما لم يُولّد زخم حقيقي على وجه السرعة، وفي هذا السياق دعا الطرفين إلى بذل جهود لا رجعة عنها من أجل تنفيذ حل الدولتين، بما في ذلك التنفيذ الكامل للالتزامات على أرض الواقع[٥٦٩].

وثمّ أصدر رئيس المجلس بعد ذلك بيانًا[٥٧٠] شدّد فيه المجلس على الطابع الملح للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط، والحاجة إلى بذل مساع دبلوماسية حثيثة من أجل بلوغ الهدف الذي حدّده المجتمع الدولي، وهو تحقيق سلام دائم في المنطقة على أساس الالتزام الراسخ بالاعتراف المتبادل، ونبذ العنف والتحريض والإرهاب، والحل القائم على وجود دولتين، انطلاقا من الاتفاقات والالتزامات السابقة.

---

(٥٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٥.

(٥٦٨) S/PV.6123، الصفحتان ٢ و ٣.

(٥٦٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٥.

(٥٧٠) S/PRST/2009/14.

وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطتين من المنسّق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط[٥٧١]، وإحاطتين من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية[٥٧٢]. وقد قدما إفادات عن الجهود الدبلوماسية الجارية من أجل إحياء عملية السلام، بما في ذلك الاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية، واجتماع وزراء الخارجية العرب، والاجتماع الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وفي ما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، أفادا بأنه حصل انخفاض ملحوظ ومرحّب به في أعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن حماس واصلت تأكيد سيطرتها على المؤسسات والمنظمات في غزة، ووردت تقارير عن حصول أعمال عنف ضد أعضاء حركة فتح. وقد حدث تطور خطير في غزة عندما شاركت جماعة متطرفة مسلحة تطلق على نفسها اسم جند أنصار الله في اشتباك عنيف مع حركة حماس، نجم عنه مقتل ٢٨ شخصًا وجرح أكثر من مائة. وقد أبرز هذا الحدث، في جملة أمور، شواغل متعلقة بتطرّف بعض العناصر داخل غزة. وذُكر أن الأمين العام قد أصدر أيضًا بيانًا في ٩ أيلول/سبتمبر شدّد فيه على عدم قانونية النشاط الاستيطاني ودعا إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق من خلال تجميد كل نشاط استيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي، وإلى تفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١، على نحو ما دعت إليه المجموعة الرباعية.

وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، رحّب ممثل فلسطين بالتطورات المتعددة الأخيرة، ولا سيما إعادة تأكيد جامعة الدول العربية في آذار/مارس مبادرة السلام العربية، وإصدار مجلس الأمن بيانًا رئاسيًا في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩[٥٧٣].ووجّه ممثل إسرائيل انتباه أعضاء المجلس إلى الحالة على الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، حيث يواصل حزب الله بناء قدراته العسكرية، مما يشكل خطرًا على إسرائيل ولبنان والمنطقة. وأدان في ما يتعلّق بغزة استمرار رفض حركة حماس الاعتراف بدولة إسرائيل، ودعا إلى وضع حد للعنف، وقبول الاتفاقات السابقة المبرمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية[٥٧٤]. وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم من الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، ودعوا إلى وقفها فورًا. ودعا أكثرية المتكلمين أيضًا إسرائيل إلى تحسين الأوضاع الإنسانية في غزة.

### ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: المناقشة والإحاطات الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في الإحاطة الإعلامية التي قدّمها إلى المجلس أنه رغم استمرار الجهود المبذولة على الصعيد السياسي لإيجاد حل للصراع العربي–الإسرائيلي، لم يحرز أي تقدّم ملموس على أرض الواقع وظهرت بعض التطورات المثيرة للقلق. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، عقد القادة الإسرائيليون والفلسطينيون أول اجتماع وجهًا لوجه منذ عام ٢٠٠٨. بينما واصلت الولايات المتحدة، بدعم من المجموعة الرباعية، بذل المساعي الدبلوماسية الرامية إلى استئناف المفاوضات. ومع ذلك، ازدادت التوترات على أرض الواقع، وجرت عدة مواجهات في القدس الشرقية. وتفاقمت حدّة التوتّرات بين الفلسطينيين أيضًا في أعقاب إرجاء مجلس حقوق الإنسان نظره في تقرير بعثة الأمم

(٥٧١) الجلسة ٦١٥٠ (S/PV.6150، الصفحات ٢–٧)؛ والجلسة ٦١٩٠ (S/PV.6190، الصفحات ٢ –٧).

(٥٧٢) الجلسة ٦١٧١ (S/PV.6171، الصفحات ٢–٨)؛ والجلسة ٦١٨٢ (S/PV.6182، الصفحات ٢–٦)

(٥٧٣) S/PV.6171، الصفحة ٣٢.

(٥٧٤) المرجع نفسه، الصفحات ٣٥ – ٣٨.

المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة[٥٧٥] برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، الذي كان قد عرض على مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي ما يتعلق بالحالة في غزة، أفاد وكيل الأمين العام أن زيادة العنف التي حصلت تبعث على القلق[٥٧٦].

وأعرب ممثّل فلسطين عن أسفه لأن المساعي الدبلوماسية المختلفة لم تسفر عن أي تقدم فعلي نحو السلام. ووجّه انتباه أعضاء المجلس إلى النتائج التي توصّل إليها التقرير الذي خلص، في جملة أمور، إلى أن إسرائيل لم تتّخذ الاحتياطات المطلوبة بموجب القانون الدولي من أجل تجنب الخسائر في أرواح المدنيين وإصابة المدنيين والأضرار التي ألحقت بالممتلكات المدنية أو تقليلها إلى أدنى حد، وحثّ المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة على العمل على التوصيات الواردة في التقرير[٥٧٧]. وأدانت ممثلة إسرائيل الارتفاع الأخير في هجمات حماس المنفذة انطلاقا من غزة، فضلاً عن هجمات حزب الله انطلاقا من جنوب لبنان. وشدّدت أيضًا على المخاطر الكامنة في دعم النظام الإيراني للإرهاب وسعيه إلى امتلاك قدرات عسكرية نووية. وأنكرت الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير معتبرة أنها أحادية الجانب ومتحيزة وخاطئة، وأنها تضفي طابعًا شرعيًا على الإرهاب وتصرف انتباه المجلس عن الواقع وتجسد تحوّلا إلى سرد مدمّر لعملية السلام[٥٧٨].

وفي حين أعرب معظم المتكلمين عن قلقهم لاستمرار الأزمة الإنسانية في غزة، رحّبوا عمومًا بالمساعي الدبلوماسية الجارية الرامية إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية. وفي حين دعا عدة متكلمين إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، ذكر آخرون أن التقرير بحاجة إلى استعراض دقيق. وذكر أعضاء آخرون في المجلس أنه رغم جسامة الادعاءات الواردة في التقرير ، فتلك مسألة ينبغي أن ينظر فيها مجلس حقوق الإنسان. وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن قلقه البالغ إزاء التقرير، ولا سيما التركيز ''غير المتوازن'' على إسرائيل، والاتساع المفرط في نطاق التوصيات، واستنتاجاته القانونية المعمّمة[٥٧٩].

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية[٥٨٠]، واستمع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى إحاطة إعلامية قدّمها المنسق الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط[٥٨١]. وأفادا بأنه رغم المساعي الدبلوماسية التي تقوم بها الولايات المتحدة، لم يكن من الممكن استئناف المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، وهناك الآن مأزق مقلق، رغم مواصلة بذل الجهود في المجالين الاقتصادي والأمني في الميدان. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت إسرائيل أنها ستقيّد بعض الأنشطة الاستيطانية لمدة ١٠ أشهر، الأمر الذي حظي بالترحيب، ولكنه كان أدنى بكثير من مستوى التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. وواصلت السلطة الفلسطينية بذل الجهود للوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق، ولا سيما تحسين الحالة الأمنية، والسعي في الوقت نفسه إلى اتخاذ مبادرات ترمي إلى بناء الاقتصاد والمؤسسات. وذكرا أن الحالة الإنسانية في قطاع غزة ما زالت خطيرة، وأن عدة هجمات صاروخية شُنّت انطلاقا من غزة على جنوب إسرائيل، ونفذت غارات جوية

(٥٧٥) A/HRC/12/48.

(٥٧٦) S/PV.6201، الصفحات من ٣ إلى ٧.

(٥٧٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٢.

(٥٧٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٤.

(٥٧٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣٠-٣٢.

(٥٨٠) S/PV.6223، الصفحات ٢ - ٦

(٥٨١) S/PV.6248، الصفحات ٢-٧.

وعلميات توغل إسرائيلية، على الرغم من تدّني مستوى أعمال العنف نسبيا.

## الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت<br>المؤيدون– المعارضون– الممتنعون |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٨٢٤<br>٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ | رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2008/31) | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2008/32) | **المادة ٣٧**<br>٩ دول أعضاء[أ]<br>**المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة<br>**غير ذلك**<br>المراقب الدائم لفلسطين | جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين | |
| ٥٨٢٧<br>٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ | | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2008/51) | **المادة ٣٧**<br>إسرائيل، والجمهورية العربية السورية، ولبنان<br>**المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسية<br>**غير ذلك**<br>فلسطين | جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين | |
| ٥٨٤٦<br>٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ | | | **المادة ٣٩**<br>منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ | كل المدعوين | |
| ٥٨٤٧<br>١ آذار/مارس ٢٠٠٨ | رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (S/2008/142) | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2008/143)<br>رسالة من المراقب الدائم لفلسطين تتعلق بالهجمات العسكرية من جانب إسرائيل | **المادة ٣٧**<br>إسرائيل<br>**غير ذلك**<br>فلسطين | الأمين العام، وجميع المدعوين | |

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت<br>المؤيدون- المعارضون- الممتنعون |
|---|---|---|---|---|---|
| | | (S/2008/144) | | | |
| ٥٨٥٩<br>٢٥ آذار/مارس<br>٢٠٠٨ | | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2008/184) | **المادة ٣٧**<br>٧ دول أعضاء[ب]<br>**المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسية<br>**غير ذلك**<br>فلسطين | الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين[ج] | |
| ٥٨٧٣<br>٢٣ نيسان/أبريل<br>٢٠٠٨ | | | **المادة ٣٩**<br>الأمين العام المساعد للشؤون السياسية | الأمين العام المساعد للشؤون السياسية | |
| ٥٨٩٩<br>٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ | | | **المادة ٣٩**<br>المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | |
| ٥٩٢٧<br>٢٧ حزيران/يونيه<br>٢٠٠٨ | | | **المادة ٣٩**<br>مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية | مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية | |
| ٥٩٤٠<br>٢٢ تموز/يوليه<br>٢٠٠٨ | | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2008/473) | **المادة ٣٧**<br>١٠ دول أعضاء[د]<br>**المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف<br>**غير ذلك**<br>فلسطين | جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين | |
| ٥٩٦٣<br>٢٠ آب/أغسطس<br>٢٠٠٨ | | | **المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسة | وكيل الأمين العام للشؤون السياسية | |
| ٥٩٧٤<br>١٨ أيلول/سبتمبر<br>٢٠٠٨ | | | **المادة ٣٩**<br>المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | |

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت<br>المؤيدون– المعارضون– الممتنعون |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٩٨٣<br>٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ | رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2008/615) | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2008/623) | **المادة ٣٧**<br>إسرائيل، والمملكة العربية السعودية (وزير الخارجية)<br>**المادة ٣٩**<br>الأمين العام لجامعة الدول العربية<br>**غير ذلك**<br>فلسطين (رئيس السلطة الفلسطينية) | جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين(هـ) | |
| ٥٩٩٩<br>٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ | | | **المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسة | وكيل الأمين العام للشؤون السياسية | |
| ٦٠٢٢<br>٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ | | | **المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسة | وكيل الأمين العام للشؤون السياسية | |
| ٦٠٣٠<br>٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ | | رسالتان من ممثل الجماهيرية العربية الليبية بشأن اعتراض إسرائيل لسفينة ليبية (S/2008/753)، وطلب عقد جلسة طارئة للمجلس فيما يتصل بذلك (S/2008/754) | **المادة ٣٧**<br>إسرائيل<br>**غير ذلك**<br>فلسطين | جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين(و) | |
| | | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2008/755) | | | |
| ٦٠٤٥<br>١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ | | مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة (S/2008/787) | | الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس باستثناء كرواتيا(ز) | القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)<br>١٤-لا أحد-١<br>(الجماهيرية العربية الليبية) |
| ٦٠٤٩<br>١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ | | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2008/794) | **المادة ٣٧**<br>١٥ دولة عضوا(ح)<br>**المادة ٣٩**<br>المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ورئيس اللجنة | جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين(ي) | |

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت<br>المؤيدون- المعارضون- الممتنعون |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف<br>**غير ذلك**<br>فلسطين | | |
| ٦٠٦٠<br>٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ | رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2008/842)<br>رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (S/2008/843) | البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في الشرق الأوسط (S/2008/841، المرفق)<br>رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2008/844) | **المادة ٣٧**<br>إسرائيل، ومصر<br>**المادة ٣٩**<br>المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية<br>**غير ذلك**<br>فلسطين | الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين | |
| ٦٠٦١<br>٦ و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ | | | **المادة ٣٧**<br>٢٣ دولة عضوا[ك]<br>**المادة ٣٩**<br>الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف<br>**غير ذلك**<br>فلسطين (رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية) | الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين | |
| ٦٠٦٣<br>٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ | | مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة (S/2009/23)<br>رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2009/24) | **المادة ٣٧**<br>إسرائيل، ومصر (وزير الخارجية)، والمملكة العربية السعودية (وزير الخارجية)<br>**غير ذلك**<br>فلسطين (وزير | الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[ل]، وجميع المدعوين | القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)<br>١٤- لا أحد -١<br>(الولايات المتحدة) |

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت<br>المؤيدون– المعارضون– الممتنعون |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الخارجية) | | |
| ٦٠٧٢<br>٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ | | | | الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية (بالنيابة عن الأمين العام) | |
| ٦٠٧٧<br>٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ | | | **المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والمفوض العام للأونروا | جميع المدعوين | |
| ٦٠٨٤<br>١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ | | | **المادة ٣٩**<br>المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | |
| ٦١٠٠<br>٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ | | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2009/153) | **المادة ٣٧**<br>٢٦ دولة عضوا[م]<br>**المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف<br>**غير ذلك**<br>فلسطين | كل المدعوين باستثناء أفغانستان[ن] | |
| ٦١٠٧<br>٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ | | | **المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسة | وكيل الأمين العام للشؤون السياسية | |
| ٦١٢٣<br>١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ | | | | الأمين العام، وكل أعضاء المجلس[س] | S/PRST/2009/14 |
| ٦١٥٠<br>٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ | | | **المادة ٣٩**<br>المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | |
| ٦١٧١<br>٢٧ تموز/يوليه | | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب | **المادة ٣٧**<br>٢٢ دولة عضوا[ع] | جميع أعضاء المجلس، وجميع | |

| الجلسة وتاريخها | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات | المتكلمون | القرار والتصويت<br>المؤيدون- المعارضون- الممتنعون |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٩ | | فيها توجيه دعوة (S/2009/380) | **المادة ٣٩**<br>الأمين العام المساعد للشؤون السياسية<br>**غير ذلك**<br>فلسطين | المدعوين | |
| ٦١٨٢<br>١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ | | | **المادة ٣٩**<br>الأمين العام المساعد للشؤون السياسية | الأمين العام المساعد للشؤون السياسية | |
| ٦١٩٠<br>١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ | | | **المادة ٣٩**<br>المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | |
| ٦٢٠١<br>١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ | | رسالة من المراقب الدائم لفلسطين يطلب فيها توجيه دعوة (S/2009/531) | **المادة ٣٧**<br>٢٦ دولة عضوا[ف]<br>**المادة ٣٩**<br>وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف<br>**غير ذلك**<br>فلسطين (وزير الخارجية) | جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين | |
| ٦٢٢٣<br>٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ | | | **المادة ٣٩**<br>الأمين العام المساعد للشؤون السياسية | الأمين العام المساعد للشؤون السياسية | |
| ٦٢٤٨<br>١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ | | | **المادة ٣٩**<br>المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط | |

(أ) الأردن، وإسرائيل، وباكستان (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي)، والجمهورية العربية السورية، وسلوفينيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية (باسم مجموعة الدول العربية).

(ب) إسرائيل، وباكستان (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي)، والجمهورية العربية السورية، وسلوفينيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والسودان، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، ولبنان.

(ج) أدلى كل من ممثلي إسرائيل والجمهورية العربية السورية والسودان وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز) ببيان ثان.

(د) الأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، وقطر، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، ولبنان، وماليزيا، واليابان.

(هـ) مُثّل أعضاء المجلس التالي بيانهم على المستوى الوزاري: الاتحاد الروسي (وزير الخارجية)، وإندونيسيا (وزير الخارجية)، وإيطاليا (وزير الخارجية)، وبلجيكا (وزير الخارجية)، وجنوب أفريقيا (وزير الخارجية)، وفرنسا (وزير الخارجية)، وكرواتيا (وزير الخارجية)، وكوستاريكا (وزير الخارجية)، والمملكة العربية السعودية (وزير الخارجية)، والمملكة المتحدة (وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث)، والولايات المتحدة (وزير الخارجية). ومثّل فلسطين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

(و) أدلى كل من ممثّلي الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة ببيان ثان.

(ز) مُثّل أعضاء المجلس التالي بيانهم على المستوى الوزاري: الاتحاد الروسي (وزير الشؤون الخارجية)، والصين (نائب وزير الشؤون الخارجية)، والمملكة المتحدة (وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث)، والولايات المتحدة (وزير الخارجية).

(ح) أستراليا، وإسرائيل، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وآيسلندا، وباكستان، والبرازيل، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، ولبنان، والمغرب، والنرويج، واليابان.

(ط) أدلت فرنسا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

(ي) أدلى كل من ممثل إسرائيل والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ببيان ثان.

(ك) الأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية إيران الإسلامية)، وآيسلندا، وباراغواي (باسم السوق المشتركة الجنوبية)، وباكستان، والبرازيل، وبوليفيا، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيكاراغوا.

(ل) مثل أعضاء المجلس التالي بيانهم على المستوى الوزاري: الاتحاد الروسي (نائب وزير الشؤون الخارجية)، وتركيا (وزير الخارجية)، وفرنسا (وزير الخارجية)، والجماهيرية العربية الليبية (أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي)، والمملكة المتحدة (وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث)، والولايات المتحدة (وزير الخارجية).

(م) الأردن، وأستراليا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، ولبنان، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنرويج، ونيكاراغوا.

(ن) أدلى كل من إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية ببيان ثانٍ.

(س) مثل أعضاء المجلس التالي بيانهم على المستوى الوزاري: الاتحاد الروسي (وزير الخارجية)، وبوركينا فاسو (وزير الخارجية)، وتركيا (وزير الخارجية)، وكرواتيا (وزير الدولة للشؤون الخارجية)، وكوستاريكا (وزير الخارجية)، والمملكة المتحدة (وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث)، والنمسا (الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية)، واليابان (وزير الدولة للشؤون الخارجية).

(ع) الأردن، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والسويد (باسم الاتحاد الأوروبي)، وسويسرا، وقطر، وكوبا، ولبنان، وماليزيا، ومصر (باسم حركة عدم الانحياز)، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيكاراغوا.

(ف) الأردن، وأستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وآيسلندا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي)، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، والسودان (باسم مجموعة الدول العربية)، والسويد (باسم الاتحاد الأوروبي)، وسويسرا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكوبا، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر (باسم حركة عدم الانحياز)، والمغرب، وملديف، والنرويج، ونيكاراغوا.